مجلة المختار للعلوم الإنسانية 29 (1): 481-503، 2018

Research Article

Open Access

ليبيا والمصالحة الوطنية

عازه عمر بوغندورة

جامعة عمر المختار

Doi: https://doi.org/10.54172/rc4vh056

المستخلص : يتناول هذا البحث موضوع المصالحة الوطنية في ليبيا، ويسلط الضوء على جهود الشعب الليبي في تحقيق هذه المصالحة قبل ظهور مفهومها في التاريخ الحديث. يستعرض البحث الفترة التي استمر فيها الاستعمار الإيطالي في ليبيا وما تسبب به من أذى وتمزيق للأواصر الوطنية، حيث أثار الاستعمار الفتنة بين أبناء الوطن وأقام معتقلات جماعية ونصب المشانق. ومع انتهاء الاستعمار، بادر الليبيون إلى إصلاح العلاقات والمصالحة بينهم، ونشروا روح التسامح والمحبة، ودعوا إلى نسيان الماضي والبدء في بناء الدولة العصرية. تم توقيع المواثيق وتشكيل وفود المصالحة التي جابت أنحاء البلاد للتهدئة وإشعال نار العداء. ومن بين هذه المواثيق، الميثاق الوطني الذي أبرمته الهيئة التأسيسية في بنغازي والذي أدى إلى توقيع ميثاق الحرابي، تلبية لنداء الأمير إدريس السنوسي. تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على تجربة ليبيا في تحقيق المصالحة الوطنية وتوفير السلام الداخلي، وتسليط الضوء على أهمية الحوار والتسامح في بناء الأمة والمستقبل الواعد.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، ليبيا، التسامح، السلام الداخلي، التاريخ الحديث

Libya and National Reconciliation

Azza Omar Boghandorra

Omar Al-Mukhtar University

Abstract: This research addresses the topic of national reconciliation in Libya and sheds light on the efforts of the Libyan people in achieving this reconciliation before its emergence in modern history. The research reviews the period of Italian colonization in Libya and the harm it caused, tearing apart national ties, fueling discord among the country's inhabitants, establishing collective prisons, and erecting gallows. With the end of colonization, Libyans took the initiative to reform relationships and reconcile among themselves, spreading the spirit of tolerance and love, and calling for forgetting the past and embarking on building a modern state. Agreements were signed, and reconciliation delegations were formed, traveling throughout the country to promote calmness and extinguish the flames of animosity. Among these agreements is the National Charter, concluded by the Constituent Assembly in Benghazi, which led to the signing of the Harabi Charter in response to Prince Idris Al-Senussi's call. This study aims to shed light on Libya's experience in achieving national reconciliation and ensuring internal peace, emphasizing the importance of dialogue and tolerance in nation-building and a promising future.

Keywords: National Reconciliation, Libya, Tolerance, Internal Peace, Modern History

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

حين الحديث عن المصالحة يتبادر إلى الذهن ذلك الصلح العظيم في عهد الرسول صلي الله عليه وسلم (صلح الحديبية) ، و ما كان له من أثر فى انتشار الدعوة الإسلامية الساميةعلى الرغم من اعتقاد المسلمين أنذاك أنه صلح جائر.

يرجع تعبير"المصالحة الوطنية" في التاريخ الحديث إلى الزعيم الفرنسي التاريخي **(شارل ديجول)** حيث ارتبط بضرورة تحمل مسؤولية محو ديون الماضي وجرائمه التي وقعت تحت الاحتلال الفرنسي للجزائر، كما استخدم الرئيس الفرنسي الأسبق **(ميتران)** هذا المفهوم باعتباره ضامن الوحدة الوطنية. بعد ذلك استخدمه**مانديلا** في جنوب أفريقيا عندما كان في السجن، إذ رأى أن من واجبه أن يضطلع بنفسه بقرار التفاوض حول مبدأ إجراء العفو العام، الذي سيتبع أولاً عودة منفيي المؤتمر الوطني الإفريقي لتحقيقالمصالحة الوطنية.

لكن الليبيين عرفوا وحققوا المصالحة الوطنية قبل (**ديجول و ميترا و مانديلا**)، فقدجاءالاستعمار الايطالي إلي ليبيا في 1911م، حيث حكموا البلاد لأكثر من ثلاثين عاماً نصبت فيها المشانق وأقيمت المعتقلات الجماعية التي لم يشهد التاريخ مثيلاً لها، وقتلت شردت العديد و العديد من الليبيين.و لم يكتفي الاستعمار بهذا بل قام بزرع الفتن بين ابناء الوطن الواحد، حيث حارب الليبيين بعضهم البعضوعملت بعض العوائلوالقبائل معالأستعمار الأيطالي، فتشكلت مجموعات مسلحة ليبية عملت تحت إمرة الجيش الأيطالي لمطاردة وقتل رجال المقاومة الليبية،كذلك عمل بعض الليبيين كجواسيس ووشاة لصالح الدولة الأيطالية، والبعض نفذوا أحكام الإعدام بإخوانهم الليبيين والبعض استولوا على أملاك ليست من حقهم.[i]

لكن بمجرد أن ُطرد المستعمر الإيطالى وإنتهاء الحرب الكونية وحصول الوطن على إستقلاله بدأوا فى لملمة جراحهم والمصالحة فيما بينهم ونشر التسامح بين نواجع وقرى ومدن الوطن بكامله والدعوة إلى نسيان الماضى وآلامه فباشر الأئمة بالمساجد يدعون الليبيين إلى المحبة والوئام فيما بينهم ورفع شعار (حتحات علّى ما فات) (وجدار سقط على ظله) وذلك لبناء الدولة العصرية من أجل مستقبل الأجيال القادمة بعيداً عن التخوين والعزل والإنتقام والأخذ بالثأر.[ii]

فحُرِّرت المواثيق، وجابت وفود المصالحة أرجاء ليبيا لتطفئ نار الفتنة، ومن أهمها الميثاق الوطني الذي أبرمته الهيأة التأسيسية بمدينة بنغازي بموافقة الوفد الدرناوي بالنيابة عن المنطقة الشرقية، والذي تمخَّض عنه (ميثاق الحرابي) الشهير تلبية لنداء الأمير إدريس السنوسي:

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا..

أما بعد فإننا نحن عُمد ومشايخ قبائل الحرابي وأعيان مدينة درنة المجتمعين في المؤتمر الوطني المنعقد بمركز جمعية عمر بدرنة يوم الخميس 15 جماد الأولى 1365 هجري، الموافق 18 أبريل 1946 م لدرس الموقف الحاضر قد قررنا ما يأتي:-

أولاً - إقرار الميثاق الوطني الذي أبرمته الهيأة التأسيسية بمدينة بنغازي بموافقة الوفد الدرناوي بالنيابة عن منطقة ليبيا الشرقية.

ثانيًا - عملاً بنداء سمو الأمير المعظم السيد محمد إدريس المهدي السنوسي نتعهد جميعنا بإيقاف كل خصومة وكل نزاع مهما كان نوعه فيما بيننا، فلا نسمح بإثارة فتنة قديمة أو جديدة، ولا نسمح بالمطالبة بحق قديم، سواء كان ثأرًا أو دية قتل أو دية جرح أو حقًا عقاريًّا أو غير ذلك، رغبة منا في جمع الكلمة وتأليف القلوب وتوحيد المجهودات وتوجيهها متظافرة متحدة إلى قضية البلاد السياسية وحدها حتى يتقرر مصير البلاد وتؤسس فيها حكومة وطنية وتنظم أمورها وتستقر أحوالها.

ثالثًا - عندئذٍ فقط يجوز لكل صاحب حق مشروع أن يطالب بحقه بالوسائل المشروعة وبواسطة حكومة البلاد الشرعية.

رابعًا- ليس معنى هذا التعهد أننا ندعو أصحاب الحقوق إلى التنازل عن حقوقهم ولكننا نطالبهم بإيقاف المطالبة بها موقتًا ليتفرغوا للمطالبة بحق الأمة العام الذي له من الأهمية الكبرى ما يجعله أحق بالتقديم على حقوق الأفراد والعائلات والقبائل.

خامسًا- كل مَن يخالف هذا التعهد يعتبر معرقلاً لمساعي الأمة ومثبطًا لجهادها الذي نرجو أن يكلل بالنجاح التام في إحراز الحرية والاستقلال إن شاء الله.[iii]

فهذا المجتمع الذي حقق المصالحة في الماضي ويينشئ دولة من العدم يستطيع ان يكرر ذلك اليوم اذا تم تشخيص المشكلة وتوافرت الجهود و النوايا الوطنية لتحقيق هذه المصالحة.

نوع الدراسة:

تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تمكننا من الحصول - قدر الإمكان - على معلومات دقيقة والوصول إلى فهم الواقع وتحليله من خلال التعرف على عوامل الصراع والاقتتال بين أفراد المجتمع ، وضرورة تحقيق المصالحة الوطنية التطوعي في المجتمع الليبي.

وتحاول الدراسة تشخيص الواقع الخاص بالمشكلة، ووصفه وصفًاا دقيقاً، والوصول إلى الحقائق بشأنه.

المنهج المستخدم:

انطلاقاً من طبيعة الدراسة والمعلومات المراد الحصول عليها ، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على جمع الحقائق وتحليلها وتفسيرها لاستخلاص دلالاتها.

ويُعرف المنهج الوصفي التحليلي بأنه "يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة مع محاولة تفسيرهذه الحقائق تفسيراً كليًا.[iv]

بيد أن هذا المنهج لا يكتفي بجمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة، من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، بل يتعداها إلى التحليل والربط والتفسير، للوصول إلى استنتاجات يبنى عليها التصور المقترح.

ومما لاشك فيه أن هناك ضرورة لاستخدام المنهج التاريخي *Historical Method*إذ تتطلب الدراسة تتبع التطور التاريخي للمجتمع الليبي وتركيباته القبلية والاجتماعية.

فالمنهج التاريخي هو جمع نسقي وتقويم موضوعي للمعلومات التي تتعلق بالأحداث الماضية، بغية تقديم الحلول والتوصيات التي قد تساعد على تفسير الوقائع والأحداث وتساعد على التنبؤ بالوقائع المستقبلية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح حالة الصراع التي يعاني منها المجتمع الليبي ، وتحديد الأسباب الرئيسة المؤدية إلى ذلك، كذلك استعراض المحاولات التي تمت لتحقيق المصالحة، واقتراح السُبل والوسائل العلاجية التي يمكن أن تسهم في تحقيق المصالحة الوطنية التي هي مطلب أساسي لتحقيق الأمن والأستقرار والتنمية.

معني المصالحة لغة:

الصلاح ضد الفساد أصلح الشئ أي قوم ما فيه من فساد أو اعوجاج والصلح (بالضم) يعني السلم.[v]

المصالحة الاجتماعية:

تعني محاولة لعلاج صدع بين طرفين متخاصمين أو عدة أطراف متخاصمة بطرح كل منهم سبب الخصومة و إعطاء طرق لحلها كما في حالة القتل خاصة القتل غير العمد، والنزاع حول الأراضي الزراعية والرعوية، وفي الغالب يتم هذا الصلح دون تدخل الدولة.

المصالحة الوطنية:

هي المصالحة بين الأطراف المتنازعة أو المتخاصمة في الوطن الواحد، وعدم حدوث هذه المصالحة يهدد الوحدة الوطنية. وتتم هذه المصالحة تحت رعاية ومباركة الدولة.

ويعرف(**محمد بالروين)**المصالحة الوطنية بأنها:العملية المنهجية التي تتبناها دولة ما لتحقيق حالة التوافق بين المتخاصمين والسعي للوصول للمصلحة المشتركة بينهم. بمعني آخر: هي عملية التوسط بين المتخاصمين لحل المشاكل والاختلاف عن طريق التراضي والمسالمة تجنبا لحدوث الصراع والبغضاء والتشاحن بينهم. والحقيقة أن المصالحة هنا لا تعني بالضروري محاولة إعادة الأشياء إلى ما كانت عليه وإنما محاولة إيجاد الحل الوسط، والتعامل مع المشاكل والنزاعات بالأساليب السلمية وقبول الأمر الواقع وإصلاح ما يمكن إصلاحه. [vi]

ويري(**فتحي شتوان)** أن المصالحة الوطنية هدف استراتيجي من أهداف الثورة وهي حوار وطني اجتماعي مفتوح وشفاف ومسؤول بين الليبيين، تنتج عنه مصالحة بعد أربعة عقود من الثقافات والممارسات المقيتة وبعد اقتتال دام أكثرمن ثمانية أشهر نشأت آثار سلبية كثيرة في النفوس وعلى الأرض يصعب محوها وتجاوزها وتحقيق الأمن والاستقرار والمضي إلى الأمام لتحقيق أهداف الثورة بدونها، وهي ليست معبرًا لهروب المجرمين بجرمهم، فتحقيق العدالة والإنصاف وإرجاع الحقوق إلى أهلها جزء لا يتجزأ من المصالحة الوطنية.وتشمل المصالحة الوطنية الإجراءات والعمليات التي تكون ضرورية لإعادة بناء الأمة على أسس شرعية قانونية وتعددية وديمقراطية في الوقت ذاته. [vii]

ان المصالحة في ليبيا الآن تعني ايجاد صيغه تفاهمٍ بين أبناء هذا الوطن للوصول إلى خطة عمل أو برنامج يتفق عليهِ الجميع لإنقاذ الوطن من هذا الصراع والأقتتال الذي لا مبرر له إلا الأطماع الفردية في المال والسلطة.

تجارب عالمية:

إن الاستفادة من تجارب الآخرين له أكبر الأثر في إنارة الطريق نحو تحقيق المصالحة خاصة تجارب المجتمعات القريبة التي تشبه إلي حد ما مجتمعنا الليبي.هناك تجارب إنسانية للمصالحة الوطنية طبقت في عدة بلدان مرت بظروف مشابهة إلى حد بعيد، واسترجعت عافيتها وسلمها المدني، الأمر الذي يؤكد جدوى"المصالحة الوطنية" وضرورتها خاصة في البلدان التي ترث تركة ثقيلة من انتهاكات حقوق الإنسان.وهكذا نجد أن معظم الدول التي تعرضت لفترات احتقان سياسي قد شهدت مراجعات فور خروجها من أعمال العنف أو الظلم السياسي و الاجتماعي والاقتصادي وكانت هذه المراجعات تستند على مبدأ **محاسبة الجناة وتقديمهم للعدالة ليتم إنصاف المتضررين** حيث نجد أنه في **جمهورية غينيا** سن قانون " 611 " والذي

يسمى **قانون المصالحة الوطنية** والذي يلزم تعويض كل المتضررين من انتهاكات حقوق الإنسان في الفترة الماضية سواء كانت من مؤسسات أو أفراد يعملون في وظائف عامة. وفي **السلفادور** لجنة **تقصي الحقائق** "بالسلفادور 1992"، وفي **جواتيمالا** أنشئت "لجنة لبيان انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف التي سببت في معانات الشعب الجواتمالي 1994" .وفي **السراليون** أنشئت "المحكمة الخاصة لسيراليون " وفي **كمبوديا** أنشئت دوائر استثنائية في محاكم كمبوديا لمحاكمة مرتكبي الجرائم التي اقترفت خلال فترة كمبودياالديمقراطية" وفي **تيمور الشرقية** تم إنشاء لجان ذات" ولاية قضائية خاصة على الأفعال الجنائية الخطيرة " و**جنوب أفريقيا والمغرب ودول أوروبا الشرقية** شهدت هي الأخرى سن قوانين مماثلة وتشكيل لجان عمل تهدف إلى المصالحة الوطنية عن طريق محاسبة المجرمين وإنصاف المتضررين.

جنوب أفريقيا : " لجنة الحقيقة والمصالحة"

بعد سقوط نظام التمييز العنصري في جنوب أفريقيا ، وتولى نلسون منديلا إدارة البلاد لم يبادر إلى إصدار عفو عن المجرمين وعن المتورطين في جرائم تدمير الشعب الجنوب إفريقي ،ولم يتجرأ على التنازل عن حقوق الآخرين ،ولا التحدث باسمهم وفرض عليهم أن يعفو.بل تولي فكرة مصالحة الشعب الجنوب إفريقي والتي تعد نموذجًا فريدًا في تجاوز الماضي والتصالح مع الذات وإعادة بناء المجتمع على أسس من المساواة والعدالة، ولمعالجة هذا الإشكال جاءت فكرة "المصالحة " وشكلت"**لجنة الحقيقة والمصالحة"** وعلى رأسها الأسقف **(ديزموند توتو)** وهو **رئيس أساقفة في الكنيسة الانجليكانية** و حائز على جائزة نوبل للسلام كما أنه أول أسود يشغل منصب السكرتير العام لمجلس كنائس جنوب أفريقيا، وأحد الناشطين البارزين المناوئين لسياسة التمييز العنصري، وهو أيضا مؤلف كتاب **"لا مستقبل بدون صفح"**.وكان هدف لجنة الحقيقة والمصالحة تحقيق وحدة وطنية لبلد انقسم على نفسه نتيجة لفترة الحكم العنصري التى نتج عنها أعمال عنف وتصفيات على أساس عرقي.

المصالحة فى جنوب أفريقيا لم يكن لها دور فى التحسن الاقتصادي للطبقة المسحوقة ولا لاستمرار النظام الديمقراطي وإنما كان خلق مناخ جديد من أجل أن يطلب فيه الصفح ممن أرتكب أخطاء فى حق مواطن آخر في الحقبة التي غابت فيها العدالة وبالتالي تصالح الشعب الجنوب إفريقي مع نفسه.

المغرب: "الإنصاف والمصالحة"

عانى المغرب لنحو نصف قرن من ارتكاب جرائم جسيمة ضد حقوق الإنسان، شملت أعمال عقاب جماعي لقطاعات عريضة من الشعب المغربي، واعتقال تعسفي واسع النطاق، فضلا عن السجون السرية،

والتعذيب والاغتيال والمقابر السرية والاختفاء القسري، وأحكام الإعدام للسياسيين، واضطهاد وقمع المعارضة الحزبية والسياسية والحركة النقابية والاتحادات الطلابية ومنظمات حقوق الإنسان وحرية الصحافة، وتزوير الانتخابات والتلاعب بالقضاء، ومطاردة المعارضين خارج البلاد، والاعتداء عليهم، والتجسس على أنشطة المهاجرين، واستخدام القانون والبرلمان لتحصين هذه الجرائم من المحاسبة، ولتجاوز هذه الحقبة السيئة من تاريخ البلاد تم المصادقة على إنشاء لجنة سميت لجنة **"الإنصاف والمصالحة"** في يناير 2004م والتي عهد إليها بالاستماع إلى الشكاوى ودعاوى المظلومين والمتضررين ومن ثم إنصافهم وقد قادت هذه اللجنة إلى نتائج باهرة، وأوكل لها تنفيذ أربع مهمات رئيسية:

الأولي: إثبات حقيقة الانتهاكات التي حدثت خلال أكثر من 40 عامًا وبحث الانتهاكات والاعتقالات التعسفية التي تعرض لها المواطنون ودراستها وبيان أسبابها والعوامل الحقيقية وراء لجوء السلطات إليها في فترة ما بعد الاستقلال وحتى نهاية التسعينيات.

الثانية: تتركز في تقديم توصيات وإجراءات لرفع الضرر عن الذين تعرضوا للانتهاكات الجسيمة سواء كانوا أفرادًا أو جماعات، وذلك من خلال عدة أشكال لا تقتصر فقط علي التعويضات المالية، وإنما أيضًا إعادة التأهيل وإعادة الاعتبار، وكذلك اعتراف الدولة بمسؤوليتها تجاه ما حدث سواء بتقديم الاعتذار أو اتخاذ الإجراءات الرمزية لمحو آثار هذه الانتهاكات.

الثالثة: إعداد تقرير شامل يقوم بوصف الانتهاكات السابقة وتحليلها مع تقديم اقتراحات لأساليب الإصلاح السياسي بما يضمن عدم تكرار هذه الانتهاكات مرة أخرى وهذه الإصلاحات قد تكون دستورية أو تشريعية.

الرابعة: تتركز في فكرة المصالحة وهي مهمة ليست سهلة ولاسيما إذا أخذنا في الاعتبار الظروف الاجتماعية والسياسية، وكذلك إرث آثار الانتهاكات السابقة في المغرب.وقد حدث مثل هذا الأمر لأول مرة في المغرب.. أيضًا لأول مرة يذاع برنامج تليفزيوني خاص بضحايا الانتهاكات السابقة، حيث يقوم كل ضحية بسرد قصته.. هذا فضلاً عن وجود نقاش سياسي واسع النطاق حول إشكاليات الدولة الديمقراطية وأسباب الانتهاكات السابقة والعوامل التي أدت إليها وهي كلها نتائج إيجابية تحسب للتجربة المغربية في مجال حقوق الإنسان.لقد استفاد من مبادرة المصالحة الوطنية في المغرب زهاء 22 ألف سجين سياسي سابق ومعتقل كانوا قد تعرضوا لملاحقات جائرة وتعذيب وتنكيل في الفترة الممتدة من 1956 إلى1999 كما تم تحديد القائمة الكاملة للضحايا والأسباب والمسئولين، وصولًا إلى سن قانون يعرض علي البرلمان يهدف إلى إعادة إدماج هؤلاء في المجتمع وإنشاء صندوق مخصص للتعويضات والرعاية كما أعلن ذلك السيد **(إدريس بنزكري)**

رئيس هذه الهيئة.وفوق هذا كله ساهمت في صقل الماضي السيئ للمغرب في مجال حقوق الإنسان وأعادت للإنسان المغربي الأمل في العدالة والثقة في السلطة السياسية.

رواندا: "اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان"

في رواندا حكمت **محاكم أهلية خاصة** أدانت المتورطين في أعمال عنصرية وحكمت تلك المحاكم القروية بالسجن على الذين أدينوا على أن يقضوا نصف المدة بالسجن والنصف الآخر بتقديم خدمات اجتماعية. وعد الروانديون هذه الطريقة مفيدة جدا للمصالحة الوطنية. كما جعلت البلاد أيضا تخرج من مخاطر حرب أهلية كادت تقضي على كيان الدولة.

غانـا : "لجنة المصالحة الوطنية"

شكلت الحكومة في عام 2002 لجنة دعيت **"لجنة المصالحة الوطنية"** وتقرر أن تباشر عملها لمدة عام، وقد كُلفت بجمع سجل لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت خلال فترات الحكم غير الدستوري في غانا منذ استقلالها من الحكم الاستعماري في عام 1975، وبتقديم توصيات بشأن التعويضات والإصلاحات.وكان معظم الشهود الذين أدلوا بأقوالهم في جلسات اللجنة من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في عهد الحكومة العسكرية التي ترأسها الرئيس السابق **رولينغز**. وتضمنت الإفادات التي أدلى بها الشهود أمام اللجنة، والتي يربو عددها على ألفين، شهادات عن عمليات إعدام دون محاكمة، وحوادث "اختفاء"، وعمليات تعذيب وسوء معاملة.

وسُلم تقرير "لجنة المصالحة الوطنية" وتوصياتها إلى الرئيس **كوفور** . ومن بين التوصيات تقديم تعويضات للضحايا، الذين يصل عددهم إلى نحو ثلاثة آلاف شخص، وإدخال إصلاحات على مؤسسات الدولة، بما في ذلك أجهزة الأمن.

موريتانيا /هل من سبيل للمصالحة الوطنيةّ؟

لا جدال أن هناك هوة بين مكونات الشعب الموريتاني ولاشك أن الفترة السابقة مازالت تلقي بظلالها على الحياة الاجتماعية والسياسية في العهد الجديد الذي مايزال ينظر إليه بتفاؤل غالب على التشاؤم. وقد أقرت الحكومة الموريتانية بعض الإجراءات العملية والهامة كانطلاق وتأسيس لخطوات عملية في طريق الإنصاف والمصالحة:

- رفع الدعاوى القضائية.

ـ التعويضات.

ـ قواعد البيانات والإحصائيات.

ـ توقيف المتهمين أو وضعهم تحت اليد لتمكين العدالة منهم.

ـ إعادة الاعتبار لكل الضحايا وتمكينهم من التحدث بحرية وبأمان عن مأساتهم.

ـ تشجيع الضحايا على التعريف بالجناة.

ـ إعادة كل الأملاك لأصحابها في حالة ثبوت حالة سلب.

ولعل المجتمع الليبي يستطيع الاستفادة من كل هذه التجارب الأنسانية، ويطوي صفحة الماضي، ويستنهض عزائم أبنائه ويحقق المصالحة الوطنية

إن الحديث عن المصالحة الوطنية في ليبيا يتطلب استعراضًا تاريخيًا للبناء الاجتماعي في ليبيا، وكذلك محاولة تحليل لماذا حدث الصراع في هذا النسيج الاجتماعي الذي كان مترابطًا متماسكًا على مدى التاريخ الليبي.

البناء الاجتماعي للمجتمع الليبي :

" إن ضرورة دراسة البناء الاجتماعي حقيقة نبه لها العالم الأنثروبولوجي **(راد كليف براون)** في مقال له بعنوان (*Social Structure*) فيقول كما أن هناك فروعًا مختلفة من العلم يعالج كل منها أنواعا معينه من الابنية تهدف إلى كشف خصائصها فالطبيعة الذرية مثلاً بناء الذرات، والكيمياء تعالج أبنية المادة والمحاليل والتشريح ووظائف الأعضاء يعالجان أبنية الكائنات العضوية فانه يقترح أن يكون هناك المجال لفرع جديد في العلم تكون وظيفته الكشف عن الملامح المميزة لأبنية قوامها الكائنات البشرية".[viii]

والبناء الاجتماعي *Social Structure* لأي مجتمع كما يرى ***Parson*** **(تالكوت بارسونز)** هو مجموعة ثابتة نسبياً من العلاقات بين الوحدات، ولما كانت وحدة المجتمع هي الفرد اصبح البناء الاجتماعي عبارة عن نسق العلاقات بين الأفراد

وقد عرف ***Kessing*** **(كيسنج)** البناء الاجتماعي بأنه تلك النظم الاجتماعية التي تصل عن طريقها الجماعات السكانية إلى حالة من الترابط والتكامل تؤدي بدورها لتكوين المجتمـــع إلا أن ***Evans*** – **(ايفانز برتشارد)**

Prichard يرى أن البناء الاجتماعي هو تلك العلاقة الموجودة بين الجماعات الاجتماعية المستمرة في الوجود لوقت كاف من الزمن بحيث تستطيع الاحتفاظ بكيانها كجماعات مستمرة على الرغم التغيرات التي تحدث مع الأفراد الزائلين الذين يكونون هذه الجماعات في الرابطة الأسرية والقبلية، والأسرة والقبيلة موجودة بصفة مستمرة على الرغم أن الأفراد المكونين لها زائلون ومتجددون بالموت والميلاد. **وبرتشارد** هنا يتفق مع ما ذهب إليه **(رادكليف براون)** الذي يعد أول من وجه الاهتمام إلى ضرورة التمييز بين البناء الاجتماعي كوجود واقعي *actually existing* وبين الشكل البنائي *Structure Form* . فالبناء الفعلي يتغير بتغير الأفراد والجماعات فأعضاء جدد يأتون إلى المجتمع بالولادة والهجرة وآخرون يرحلون بالموت أو الهجرة بينما يظل البناء الشكلي العام مستمرًا نسبيًا.

ومهما يكن من اختلاف تعريفات البناء الاجتماعي إلا أنها جميعاً تتفق على أن مفهوم البناء الاجتماعي يتضمن وجود مبدأين أساسيين متكاملين:-

1- مبدأ الاستمرار في الزمن ويصدق على الجماعات والعلاقات الاجتماعية التي تؤلف البناء الاجتماعي فالجماعات الكبيرة التي تحتفظ لعدة أجيال بكيانها وهيكلها العام ونظام تقسيماتها الداخلية ونمط علاقاتها المتبادلة تعتبر وحدات بنائية في نظر علماء الاجتماع والانثروبولوجيا دون استثناء.

2- مبدأ العلاقات الثابتة المستمرة التي تقوم بالضرورة بين الجماعات المتماسكة التي ينقسم إليها المجتمع وتتخذ شكل أنساق ونظم تلعب دورًا هامًا في الحياة الاجتماعية.

ويخلص **(فاروق مصطفى إسماعيل)** إلى القول (أن مكونات البناء الاجتماعي إنما هم أفراد المجتمع وان هؤلاء الأفراد لهم علاقاتهم وروابطهم الاجتماعية التي تتمتع بدرجة من الثبات والاستمرار وعليه فإن لكل مجتمع بناءً اجتماعيًا يميزه عن غيره من المجتمعات).[ix]

ونظراً لموقع ليبيا المتميز، ولسعة مساحتها، فإنها كانت هدفًا لعدد من الهجرات البشرية والجنسيات المختلفة فقد كانت مقصدًا لكثير من المهاجرين من جنوب أوروبا ومن الجزيرة العربية ومن وسط القارة الأفريقية وغربها لذلك يضم البناء الاجتماعي الليبي كثيرا من السلالات العرقية المختلفة والمتباينة

وأهم السلالات التي يتكون منها المجتمع الليبي هم الطوارق والتبو والبربر والزنوج والعرب .

وهناك أقلية قدمت من اليونان وعلى الأرجح من جزيرة كريت وقطنت مدينة سوسه الساحلية في الجبل الأخضر وتسمى " الكريت " وهي تندمج مع السكان العرب وترتبط معهم بعلاقات مصاهره وهي تكاد تختفي داخل السلالة العربية التي تشكل سكان الجبل الأخضر .

لقد أظهر التعداد السكاني لعام 1954 أن معظم السكان هم من العرب حيث بلغ عددهم 961.830 نسمه وهو ما يساوي 88% من مجموع السكان في تلك الحقبة بينما يبلغ عدد السكان غير العرب (27.000) نسمة أي ما يعادل حوالي 12% من السكان في ذلك الوقت وهذه النسبة موزعه على عدة سلالات أهمها البربر والطوارق والزنوج والتبو و الأمازيغ ، ويجدر بنا أن نشير إلى أن هذه الجماعات جميعها تعتنق الديانة الإسلامية وتنتشر فيها الثقافة العربية الإسلامية فالمجتمع الليبي يكاد يكون هو المجتمع الوحيد الذي يدين جميع أبنائه بالديانة الإسلامية ويتبع معظم إن لم يكن جميع أفراده المذهب السني المالكي ، لكن ذلك لا يلغي أن الجماعات العرقية المختلفة تحتفظ في داخلها بثقافة وأنظمة تخصها دون غيرها من الجماعات .

الطوارق يعيشون في الجنوب الغربي من ليبيا في المنطقة التي كانت تعرف بولاية فزان ويطلق على الطوارق أيضًا اسم " الملثمين " وذلك لأن الرجال يضعون لثاماً يغطي وجوههم ويخفي ملامحهم بينما النساء لا يضعن لثاماً يغطي وجوههن ، كذلك تتمتع المرأة لدى الطوارق بحرية في الاتصال بالجنس الآخر، وهوأمر غير موجود في التقاليد العربية الإسلامية ، كذلك يوجد بين جماعات الطوراق بقايا النظام الأموي، حيث ينحدر النسب في خط الأم، ويتم توارث السلطة في خط الإناث، فالرجل لا يرث أباه ولا يورَث ابنه، إنما يرث خاله ويورث ابن أخته، وهؤلاء الطوارق يعتمدون في نشاطهم الاقتصادي على رعي الإبل والاستفادة من لحومها وألبانها في الغذاء ومن أوبارها وجلودها في اللباس ومفروشات.

كذلك يوجد جماعه **البربر**، ويتحدث **(ابن خلدون)** عن جذمين كبيرين للبربر وهما من سلالة جد واحد هو (بر) وهذان الجذمان هما : (البربر برانس) و(بربر مادغيس) وقد امتزجت الدماء البربرية بالدماء الفينيقية حيث أسس الفينيقيون مستعمرات لهم بالساحل الشمالي الإفريقي حيث يقيم البربر. كذلك امتزجت الدماء البربرية بالعربية ويرى بعضهم أن هذا الامتزاج تم قبل الفتح العربي.[x]

حاليا يشكل الامازيغ الناطقين بالأمازيغيةحوالي 5%من سكان ليبيا أغلبهم يقطن في جبل نفوسة وزوارة وغدامس، ويتكلمون العربية إضافة إلى الامازيغية التي تختلف لهجاتها من مكان لاخر اما أمازيغ جبل نفوسة فيعتبرون الأكثر تمسكا باللغة والثقافة الامازيغية قد يكون السبب قربهم الجغرافي من الجزائر،أما الأواجلة فيعدَون أنفسهم مستعربين أكثرمن سكان جبل نفوسة.

أما **الزنوج** الذين يعرفون باللهجة المحلية باسم (العبيد) ومفردها (عبد) وهى لا تعني العبودية بل ترمز إلى لون البشرة الأسود، ويعيش أغلب هؤلاء الزنوج في منطقة طرابلس ومنطقة الجنوب فزان ويوجد بعضهم في الكفرة وجزء منهم في برقة (المنطقة الشرقية من ليبيا) ، والسلالة الأولى لهذه الجماعات أتت على شكل رقيق من دول غرب أفريقيا ، ولقد كانت هذه الجماعات تسكن أحياء منعزلة ويحتلون مكانة أدني من

باقي السكان ومعظمهم كان يعمل أجيرًا في المزارع وخاصة زراعة النخيل، والصناعة كصناعة السعف، كذلك يقومون بعملية نقل المياه من الآبار التي تعرف باسم (الجبد) إلا أن الأمور قد تغيرت الآن بالنسبة لهؤلاء الزنوج فلم تعد لهم مكانة دنيا بين السكان ، واندمجوامع باقي السكان ودخلوا في علاقات اجتماعية ومصاهرة مع باقي السكان ، وكما ذكرنا سابقاً فهذه السلالات اختلطت ببعضها البعض في مجتمع بدوي واحد .

كذلك كانت توجد أقليه من الإيطاليين المقيمين بمزارع منطقة طرابلس لكنهم لم يستطيعوا الاختلاط بباقي السكان نظرًا للاختلافات الدينية والاجتماعية،وقد ظل السكان ينظرون إليهم على أنهم يمثلون بقايا استعمار وقد تم ترحيل هؤلاء نهائيًا سنة 1970م . وحقيقة الأمر أنه في سنة 1911م دخل الإيطاليون ليبيا وقد وضع هؤلاء خطة لاستيطان ليبيا بعد احتلالها . وقد قام الإيطاليون بطرد السكان إلى الصحراء والدواخل، وتم الاستيلاء على الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة وتوزيعها على العائلات الإيطالية لاستغلالها والإقامة بها وقد اتخذوا من الرغبة في الحفاظ على النظام والأمن ذريعة لنزع الملكية، ومصادرة الأملاك والأراضي من أصحابها الحقيقيين وتوغلوا إلى دواخل البلاد وقد اتبعت الحكومة الإيطالية سياسة لتشجيع المزارعين الإيطاليين و مساعدتهم علىالاستقرار في ليبيا، وذلك بمدهم بالمعونات المالية والفنية وإعفائهم من الضرائب، ولم تكن الحكومة الإيطالية تشجع المزارعين الإيطاليين على الاستيطان في ليبيا مباشرة ولكنها كانت تقوم بمساندة مؤسسات زراعية قامت بهدف استغلال الأراضي الليبية وتشجيع الإيطاليين على الهجرة إلى ليبيا والعمل بالزراعة. ولعل أهم هذه المؤسسات تلك المعروفة بمؤسسة الأنتـــي *"ENTE"* التي كان هدفها تجميع الأراضي الخصبة وتوزيعها على المستوطنين الإيطاليين، وقد عملت هذه المؤسسات الإيطالية على الاستيلاء على مزارع الليبيين وتحويلها إلى مستوطنات وأطلقت عليها أسماء إيطالية.

ومع نهاية سنة 1936 م كانت التقارير الإيطالية تؤكد أن حوالي 150.530 هكتاراً من الأراضي هي في حوزة الإيطاليين لزراعتها وتحويلها إلى غابات. وقد تم الاستيلاء على هذه الأراضي عن طريق نزع الملكية ومقابل أثمان بخسه وذلك بقصد القضاء على السكان الأصليين في المناطق الزراعية وقد ظل أغلب هؤلاء المزارعين في ليبيا حتى سنة 1970م.[xi]

أما الغالبية العظمى من السكان فهم من **العرب** ، فقد جاء العرب إلى ليبيا من القرن السابع الميلادي وذلك خلال الفتح العربي الإسلامي لشمال أفريقيا، إلا أن الحقيقة التاريخية هي أن العرب في تلك الفترة كانوا فاتحين مبشرين بدين جديد يواصلون سيرهم لفتح باقي دول شمال غرب أفريقيا، وبالتالي فانه من المحتمل أن يكون العدد الذي استقر في البلاد المفتوحة قليلاً حيث كان العنصر العربي في أول الأمر عبارة عن جيش معسكر ورغم ذلك لا نستطيع الجزم أن هذا الجيش لم يترك أثرًا في دم السكان الحاليين فقد ذكر الجغرافي (**البكري**) - الذي عاش قبل الهجرة الهلالية إلى ليبيا- أن عددًا كبيرًا من البدو العرب يشاهدون بضواحي المدن ودواخل

طرابلس وبرقه ومما لا شك فيه أن هؤلاء البدو قد اختلطوا بالسكان الأصليين. إلا أن التأثير العربي على السكان في ليبيا جاء في النصف الثاني من القرن الحادي عشر ويتمثل هذا التأثير الكبير في قدوم قبائل بني هلال وبني سليم إلى ليبيا والاستقرار بها،فالروايات التاريخية تؤكد ان بني هلال وبني سليم ينحدرون من سلالة عريقة واحدة. ويعرف جدهم باسم " منصور " ويرى البعض أن بني سليم أعرق أصولاً من بني هلال . فقد كان بنو سليم يسكنون نجدًا وهو المرتفع الأوسط من الجزيرة العربية وقد اعتنقوا الإسلام في الأعوام الأولى من الهجرة، وفي نهاية القرن الأول للهجرة تحولوا نحو الحدود الشمالية للجزيرة العربية ونحو مصر. وفي القرن العاشر انتقلت أفواج من بني هلال وبني سليم لتستقر بمصر التي كانت في تلك الفترة تحت حكم الفاطميين.

وفي سنة 1048 تمرد الأمير (الزيري المعز بن باديس) الذي كان يتولى إمارة أفريقيا وذلك دفع الخليفة " المنصور " إلى إرسال قبائل بني هلال وبني سليم إلى شمال أفريقيا لتحقيق هدفين : أولهما التخلص من قبائل بني هلال وبني سليم التي كانت تسبب القلاقل للحكم الفاطمي في مصر وثانيهما تأديب القبائل البربرية وحركة الأمير الزيري المتمردة على سلطان الدولة الفاطمية في شمال أفريقيا وخاصة في تونس وطرابلس.[xii]

وقد استقرت قبائل بني هلال في تونس بينما استقرت قبائل بني سليم في ليبيا ، وتنقسم قبيلة بني سليم إلى فخذين كبيرين هما الكعوب وأبو الليل استقر فخذ الكعوب في القسم الغربي من ليبيا بين قصر الجدي وحدود تونس ، أما فخذ (أبو الليل) فقد استقر في القسم الشرقي من ليبيا ما بين قصر سرت وعقبة السلوم على حدود مصر أو ما يعرف بمنطقة برقة .

و الحقيقة الملاحظة عند دراسة المجتمع الليبي هو انقسامه إلى ثلاثة مناطق ثقافية كبرى هي المنطقة الغربية و المنطقة الجنوبية و المنطقة الشرقية، لكن هذا لا يشكل عائقاً طالما كانت الخصائص و السمات الرئيسية متشابهة و متقاربة، فالأنثروبولوجيون المهتمون بدراسة المجتمعات البدوية الريفية التقليدية لا يقيمون وزناً للانحرافات اليسيرة التي قد تكون لظروف محلية أو عوامل مؤقتة أو عارضة، يقول **(راد كليف براون)** *RadcliffeBrown* "أن الأشكال العديدة المختلفة للمجتمع الإنساني لابد أن تصنف أولاً وفق نظام معين وبمقارنة المجتمعات أحدها بالآخر فإن علينا أن نميز وأن نحدد النماذج المختلفة و هكذا فإن السكان الأصليين في استراليا قسم إلى ما يزيد علىمئة قبيلة لكل لغتها و تنظيمها و عاداتها و معتقداتها لكن مع ذلك بينها تشابهاً عاماً مما يؤدي إلى إدراجها تحت شكل واحد هو النموذج الأسترالي*Australian Type*".[xiii]

لذا فعلى الرغم من الاختلاف الذي قد يظهر بين المناطق الليبية سواء من حيث اللهجة المحلية أو بعض العادات الخاصة فإن المجتمع الليبي يمثل بأكمله نموذجاً للمجتمع العربي البدوي التقليدي الذي يدين بدين الإسلام ويسود بين معظم سكانه المذهب السني المالكي.[xiv]

لكن كيف تحول هذا المجتمع ذو النسيج الاجتماعي الواحد إلى مجتمع متصارع يحتاج إلي المصالحة؟.

ماذا حدث؟

خرج أفراد المجتمع الليبي في 17 فبراير2011م في مظاهرات سلمية مطالبين بالتغيير وتحقيق دولة القانون والعدل والمساواة. لكن هذه المظاهرات السلمية تحولت إلى صراع عسكري شرس استمر ثمانية أشهر، صراع خلف ورائه الكثير من الجروح والقروح والشقاقات داخل هذا المجتمع المتجانس. كما كشف هذا الصراع عن تراكمات اثنين وأربعين عاماً من قرارات و إجرءاءت و قوانين ظالمة أوجدت عداء وضغينة مستترة بين أفراد هذا المجتمع."تراكمات اثنان واربعون عامًا من الظلم السياسى والحيف الاجتماعى الممنهج اختتمت بثمانية أشهر استثنائية جهد خلالها النظام الاجرامى فى تحويل البلاد إلى ساحة اقتتال عبر خلق بواعث الفرقة وتغذية مواضع الحساسية القبلية والجهوية والاثنية التى كان قد أستنبتها ورعاها طيلة الاربعة عقود الماضية"[xv]

لعل أهم شرخ وجه للنسيج الاجتماعي و أحدث شقاقًا و خلافًا في العلاقات الاجتماعية هو خطاب زوارة 1973/04/15م. "اعلان زوارة المشئوم عندما عطلت كل القوانين وتفهت حتى الاعراف والتقاليد وأفرغت الدولة من كل محتوياتها القانونية والمؤسساتية".[xvi]

وفي 1976م صدر ما يعرف بسلسة الكتاب الأخضر بأركانه الثلاثة السياسي والاجتماعي والأقتصادي حيث رفعت شعارات وسادت فلسفة جديدة وغريبة على المجتمع الليبي اجتماعياً و اقتصادياً مثل البيت لساكنه ، شركاء لا إجراء، و الأرض لمن يفلحها... تبع ذلك في 1977 صدور القرارات الأشتراكية.

"واذا كان أنقلاب سبتمبر واعلان زوارة قد شكلا نكبة سياسية قانونية لليبيا ظلت آثارها وتداعياتها تنخر فى جسدها طيلة العقود التالية فان ما عرف بالقرارات الاشتراكية التى أعلنت وطبقت أبتداء من عام 1977 م كانت نكبة من نوع أعمق وأشمل وأشد خطورة اذ أنتج التطبيق القسرى لتلك القرارات سلسلة مركبة ومتداخلة من المظالم الاقتصادية والاجتماعية التى أفرزت بدورها العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية وخلقت الكثير من الحزازات بين الأُلاف من أبناء الشعب الليبى، فألغاء نشاط التجارة والمقاولات والصناعات الصغرى ومصادرة كل الأصول الثابتة والمنقولة للتجار وأرباب الشركات الخدمية الصغيرة والمتوسطة ونزع

ملكية آلاف العقارات السكنية والآلاف الأخرى من قطع الأراضى من مالكيها وتسليمها لأشخاص أخرين لا حق لهم فيها ولا مسوغ تشريعى لذلك سوى شعارات جوفاء كالبيت لساكنه والارض ليست ملكا لاحد، والاعتراف بالربح هو أعتراف بالاستغلال وغيرها، هذا بالاضافة الى سلسلة أخرى من الممارسات الظالمة الممنهجة التى عمقت جروح الوطن وبذرت المزيد من بذور الفرقة والانشقاق بين الافراد أو القبائل، ومن بينها التجنيد الاجبارى والاعدامات بالتهمة وبالشبهة وبالتصفيات الجسدية للمعارضة بالداخل والخارج"[xvii]

كل هذه القرارات و التطبيقات أدت إلى وجود خلافات وشقاقات بين أفراد المجتمع الواحد مالبثت أن ظهرت على السطح بعد انتصار ثورة 17فبراير.

كذلك أدت الحرب لمدة ثمانية أشهر إلى انقسام المدن الواقعة في الغرب و الجنوب بين مؤيد ويقاتل من أجل ثورة 17فبراير، و أخري تقاتل بجانب النظام، ومثال على ذلك اتهام سكان مصراته لسكان قرية تاورغا بالقتال مع نظام القذافي والقيام بأعمال قتل واغتصاب وسرقة أثناء الثورة، كذلك اتهام سكان الزاوية لسكان ورشفانة. كذلك اتهمت قبائل بمساندة نظام القذافي في المنطقتين الغربية و الجنوبية.

هذه الأتهامات أدت إلى نشوب الخلاف و تبادل التهم والتخوين وعدم الثقة بين أبناء الوطن الواحد. كذلك انتشار السلاح بين أيدي أفراد المجتمع الليبي وعجز مؤسسات الدولة عن رد الحقوق إلى أصحابها، أدي إلي لجؤ الأفراد إلي إستيفاء الحق باليد مما أدى إلىوقوع الصراع واحتدامه بين الأطراف التي تمتلك السلاح جميعها.

من يصالح من في ليبيا؟

- الشعب الليبي بأكمله مع أولئك الذين عملوا مع النظام وارتكبوا جرائم و انتهكوا حقوق الإنسان الليبي ومع الذين مايزالون موالين للنظام السابق.
- المصالحة مع من تبقى من اتباع القذافي، خاصة ان هذه الكتائب تركت في نفوس الليبين جرحًا غائرًا يصعب علاجه.
- مصالحة بين سكان بعض المدن الليبية المتجاورة أو سكان نفس المدينة:

1- سكان جبل نفوسة

أ- المشايشه * الزنتان والقلعة و يفرن و الخلايفة.

ب- الاصابعة * غريان

2- ازوراة * العجيلات و زلطن و الجميل و رقدالين.

3- الزاوية* ورشفانة.

4- بعض قبائل الجنوب (القذاذفة * أولاد سليمان) (التبو * الطوارق).

5- الكفرة (التبو * الزوي)

6- بين سكان بني وليد.

يبقي الجرح النازف و الأكثرإيلاما و خطورة ألا و هو ما حدث بين (مصراتة و تاورغا). لم تشهد النزاعات و الخلافات خاصة تلك التي حدثت في المناطق المحافظة في الوطن العربي و افريقيا ما ارتكب في حق مصراتة من انتهاكات، ومانتج عن كل ذلك من نزوح لأهل تاورغا. وهنا يجب ان تتم معالجة خاصة جداً جداً.

خطوات نحو تحقيق المصالحة الوطنية:

تنطلق بعض الإصوات الخيرة بين فترة وأخرى مطالبة بإحلال السلام والمصالحة الوطنية ، فقد بُذلت جهودشعبيةٌ من قبل مختلف القبائل ومؤسسات المجتمع المدني والنخب الوطنية للوصول بالأطراف المتنازعة إلى نقطة اتفاق أو التقاء من أجل الحوار والمصالحة.

وإذا تحدثنا عن المصالحة علينا أن ننطلق من مفهومها البدائيٌ ، فهي تعني البحث عن الحقيقة التي يتفق عليها الأطراف ، ومن ثم الاتفاق على تطبيق العدالة والقضايا التي يتم الصفح فيها ، وضمن كل هذا ايجاد أساليب وطرق لاستقطاب المشمولين بالصفح أو المصالحة ، مع أيمان بالتخلي عن فكرة الانتقام وضمر الأحقاد، وأن نؤهل أنفسنا للحياة الجديدة بشكل مشترك، بحيث نساهم جميعاً دون ضغائن في ترسيخ معالم الحياة.[xviii]

هناك عدة مبادارات ومحاولات لتحقيق المصالحة الوطنية انبعثت من مشايخ وأعيان القبائل ومن النشطاء الحريصين على وحدة المجتمع وأيضًا من المنظمات المدنية المحلية و الدولية.[xix] منها:-

1-في السادس والعشرين من ذي الحجة 1432هـ الموافق للثاني والعشرين من نوفمبر 2011م، تنادت قبائل وعشائر الشرق من أجل المصالحة ولمٌ شمل الأخوة في جبل نفوسه، وتم التوصل إلى مبدأ التصالح بين الأطراف المتصارعة في تلك المنطقة وفق البنود التالية:-

أ- قبول الصلح الشامل كمبدأ عام بين جميع الأطراف.

ب- توقيع سند تحكيم بين المجالس الثمانية بالجبل و بين قبيلة المشايشة.

ج- تسليم المستندات الخاصة بالأرض المتنازع عليها من جميع الأطراف للجنة التحكيم، وقرار لجنة التحكيم ملزم للجميع.

د- اطلاق سراح بعض الأسرى من قبيلة المشايشه.

هـ - تسليم السلاح والمطلوبين للعدالة.

و- التعويض العادل من الدولة للمتضررين في الصراع.

2-واصل وفد المنطقة الشرقية مساعي المصالحة وانضم اليهم نخبة من المصلحين من أولاد بوسيف وممثلون عن منظمة ليبيا للعدالة و الخير حيث توجهوا إلى منطقة زوارة لمناقشة و حل مشاكل هذه المدينة مع جيرانها من مناطق الجميل، راقدالين، العجيلات وزلطن وتم الاتفاق في مدينة طرابلس في الثاني من محرم 1432هـ ، الموافق 2011/12/04م وتحت شعار (اخوة التراب – اخوة الدم – اخوة الدين)– على:-

أ- ضرورة إخلاص النية بين المتصالحين.

ب- ضبط السلاح ومراقبته.

ج - تسليم معبر (رأس اجدير) الحدودي إلى الدولة.

د- سيطرة الدولة على مجمع بوكماش.

هـ - وزارة الداخلية هي الجهة الشرعية للقبض والتحقيق مع المخالفين.

و- يتولي الجيش الوطني أمر بوابات المراقبة والتفتيش المنتشرة في المناطق المتصارعة.

ز- تكليف منظمة ليبيا للعدالة و الخير بمتابعة التجاوزات والأستيلاء على منهوبات عامة و خاصة.

كذلك واصل الوفد جهوده واتجه إلى منطقة الاصابعة وغريان للصلح بينهما.

3-الملتقي العام لسكان المنطقة الشرقية للوفاق الوطني.

4-مبادرة المصالحة الوطنية في ليبيا برعاية الجمعية التونسية الليبية للتضامن و الأعمال الخيرية.

5-صدور قانو العدالة الانتقالية في 2012/02/26م.

6- توقيع ميثاق الصلح بين قبائل الجنوب الليبي الكبيرة (التبو وأولاد سليمان).

7-المبادرة من القبائل الليبية بإنشاء مجالس الحكماء والشوري ومجلس الحكماء وظيفتها توحيد الجهود من أجل حل الصراعات بين المدن و القبائل الليبية والدعوة للحوار.

8-محاولات قبيلة أولاد سليمان وقبائل ورفلة حل الصراع بين التبو و الطوارق في الجنوب الليبي.

والحقيقة أن المتمعن في هذه المحاولات **يتبين** أن الخلاف والصراع هو في معظمه في الغرب الليبيي و بعضه في الجنوب في حين أنه لا يوجد صراع أو اقتتال بين قبائل الشرق الليبيي (قبائل برقة)، وذلك لأن برقة تحررت في أقل من أسبوع من حكم القذافي في حين ظلت منطقتا الغرب و الجنوب تحت ذلك الحكم لمدة تزيد عن ثمانية أشهر مما أدىإلى زرع الفتن وتفريق الشمل بين سكان تلك المناطق.

يتبين أيضاً أنه لا يوجد إلتزام بما يتم الاتفاق عليه في معظم محاولات حل الصراع وتحقيق المصالحة الوطنية. فالصراع مازال قائماً حتي هذه اللحظة بين هذه الأطراف المتنازعة.

عقبات أمام المصالحة:

من العقبات التي تقف امام المصالحة الوطنية هو حالة عدم الاستقرار وتوفر أجهزة الأمن، فليس من المعقول تطبيق هذه المصالحة في بلد لايملك جيشًا وطنيًا يمكنه حماية أية حالات انفلات أو انتقام، كذلك انتشار السلاح بشكل لافت حتى أصبح في يد الصغا، ما يؤكد أن هناك خطوات لابد أن تتخذ حتى تنجح هذه المصالحة.

و الحقيقة إن هناك الكثير من العقبات التي قد تقف في وجه التصالح والمصالحة الوطنية لعل من أهمها ما يأتي:-

1- انتشار السلاح في أيد غير مسؤولة.
2- عدم قدرةالدولة -نظرًا إلىضعف مؤسساتها - على تحقيق الإنصاف قبل السعي للمصالحة.
3- تأخر المحاسبة، فنظرًا إلى ضعف الدولة لم يتم تفعيل القضاء، وبالتالي لم تتم محاسبة الجناة، الأمر الذي كان له أثر سيئ في نفوس الضحايا، وتسبب فى سعي أولياء الدم لاستيفاء الحق بالذات، مما زاد اتساع هوة الخلاف والصراع.
4- تسييس مشروع المصالحة: إن إخضاع عملية المصالحة وربطها بالعملية السياسية أدي إلي تشعبها و تعقدها دون مبرر. ولعل خير مثال على ذلك نجاح المصالحة في جنوب افريقيا لأنها كانت مصالحة اجتماعية وفشلها في العراق لإخضاعها للعملية السياسية.
5- تشدد بعض الأطراف المتخاصمة وتعنتها دون وجه حق.
6- ما يخيف الداخل الليبي هو هذه الاغتيالات الانتقامية لتصفية كل من تبقى من النظام القديم، أو ممن يختلفون في الآراء باسم الدين تارة و باسم الحفاظ على ثورة فبراير تارة أخرى، وهذا يشكل عائقًا كبيرًا وعقبة حقيقية أمام تحقيق المصالحة الوطنية.

7- الحملات الإعلامية التي تقوم بها كل الأطراف المتصارعة ممماأدى إلى تأجيج نار الفتنة بين الأطراف المختلفة.

8- تعدد القنوات التي تتحرك في هذا الملف، ممماأدى إلى تشتت جهود المصالحة.

كيف تتم المصالحة؟

لكي تتحقق المصالحة الوطنية يجب أن يتم تحديد الجهات التي تتصالح وأن يتم توضيح من يتصالح مع من، وحتى لايبقى مشروع المصالحة لغزًا يحير المواطن، ويزيد من الإبهام والتفسيرات والاحتمالات، ينبغي أن تفصح المؤسسة عن أطراف المصالحة ، ويجب أيضًا أن يتم الاستناد على منهج واضح لخلق أرضية تصلح لوقوف جميع الأطراف عليها.

والمصالحة عملية لايمكن تحقيقها في فترة زمنية قصيرة ، كما تتخللها العديد من القضايا العصية والتي تكون مثار اختلاف والتي قد تظهر عرضياً مما يستوجب أن نضع في الاعتبار معالجتها والاستعداد لمواجهتها.

عملية المصالحة الوطنية تعالج القضايا بشكل عام ، ولاتخضع للقضايا الفردية، وينبغي على المساهمين في هذه العملية أن يتجردوا من ذاتياتهم ويطرحوا جانباً حالة الشك والريبة والتصور المسبق عند الحوا، إن الاحتكام الى النقاش والحوار الديمقراطي مهما كان الخلاف كبيرًا و مؤلمًا وحادًا هو الطريق الامثل للمصالحة. وعلى الجميع ان يعي ان الاحتكام الى السلاح جريمة في حق الشعب والوطن.[xx]

إن على الدولة الليبية أن تشكل **هيأة عليا للمصالحة الوطنية** يتم اختيار أعضائها من المشهود لهم بالحكمة والخبرة والأمانة والاستقامة ، ويحظون باحترام جميع الأطرافالمتنازعة وأن يكون على رأس هذه اللجنة شخصية وطنية يشهد لها الجميع بالنزاهة والحكمة والوطنية و ترتضيها جميع الأطراف المتنازعة.

على الصعيد الاجراءات الرسمية على الدولة القيام بـ :-

التحقيق في الجرائم الماضية؛ تحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ومعاقبتهم، تعويض الضحايا؛ منع وقوع انتهاكات مستقبلية، الحفاظ على السلام الدائم، الترويج للمصالحة الفردية و الوطنية.

ولتحقيق هذه الأهداف، تتبع العديد من الاستراتيجيات بعضها ذو صبغة قضائية وبعضها لا يحمل هذه الصبغة.

تفعيل القضاء: حتي يتمكن السلك القضائي والمتضررون من رفع الدعاوى الجنائية وتشمل هذه الدعاوي تحقيقات قضائية مع المسئولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان؛ وكثيراً ما يركز المدُّعون تحقيقاتهم على من يعتقد أنهم يتحملون القدر الأكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة أو المنهجية.

لجان الحقيقة:وهي هيآت غير قضائية تجري تحقيقات بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب، وإصدار تقارير وتوصيات بشأن سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة، وتعويض الضحايا وإحياء ذكراهم، وتقديم مقترحات لمنع تكرر الانتهاكات مستقبلاً.

قانون العدالة الانتقالية: "كيف نحوّل الأخطاء البشرية إلى عدل بشرىٌ."عبارة خُطَّت على حائط منزل رئيس أساقفة جنوب إفريقيا **(ديزموند توتو)** في مدينة كيب تاون. العدالة الانتقالية تختلف عن العدالة التقليدية في كونها تُعنى بالفترات الانتقالية مثل: الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة الحكم الديمقراطي، أو التحرر من احتلال أجنبي باستعادة حكم محلي أو تأسيسه، وكل هذه المراحل تواكبها في العادة بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية وسعي لجبر الأضرار لضحايا الانتهاكات الخطيرة.

أي أن مفهوم العدالة الانتقالية يعني الاستجابة للانتهاكات المنهجية والواسعة النطاق لحقوق الإنسان، بهدف تحقيق الاعتراف بما كابده الضحايا من انتهاكات، وتعزيز إمكانيات تحقيق السلام والمصالحة والديمقراطية. أي أنها تكييف للعدالة على النحو الذي يلائم مجتمعات تخوض مرحلة من التحولات في أعقاب حقبة من تفشي انتهاكات حقوق الإنسان؛ سواء حدثت هذه التحولات فجأة أو على مدى عقود طويلة.

بعبارة أخرى، يربط مفهوم العدالة الانتقالية بين مفهومين هما العدالة والانتقال، بحيث يعني: تحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية التي تمر بها دولة من الدول كما حدث في تشيلي(1990)وغواتيمالا (1994) وجنوب أفريقيا(1994) وبولندا (1997)وسيراليون (1999) وتيمور الشرقية (2001) والمغرب (2004) .فمع حدوث التحول السياسي بعد فترة من العنف أو القمع في مجتمع من المجتمعات . يجد المجتمع نفسه في كثير من الأحيان أمام تركة صعبة من انتهاكات حقوق الإنسان،ولذلك تسعى الدولة إلى التعامل مع جرائم الماضي رغبة منها في تعزيز العدالة والسلام والمصالحة.

معاقبة الجناة: وهذا يستدعي قيام نظام قضائي قوي وعادل بحيث يكون الجزاء والعقاب في مستوي الجرم لا مبالغة و لاتهاون.

برامج التعويض أو جبر الضرر: وهذه مبادرات تدعمها الدولة، وتسهم في جبر الأضرار المادية والمعنوية المترتبة على انتهاكات الماضي؛ وتقوم عادة بتوزيع خليط من التعويضات المادية والرمزية على الضحايا، وقد

تشمل هذه التعويضات المالية والاعتذارات الرسمية.وهذا يتطلب من الدولة بتخصيص ميزانية للمصالحة الوطنية، ففي بعض الأحيان تقف المصالحة بين الأطراف عند حدود التعويضات.

الإصلاح المؤسسي:وتستهدف إصلاح المؤسسات التي لعبت دورًا في هذه الانتهاكات (غالبًا القطاع الأمني والمؤسسات العسكرية والشرطية والقضائية)، وإلى جانب تطهير هذه الأجهزة من المسؤولين غير الأكفاء والفاسدينِ، غالبًا ما تشمل هذه الجهود تعديلات تشريعية وأحيانًا دستورية. **ويجب** أن تتم هذه الأجرءاءت على المستوى الوطني بشكل كامل.

كما أن معالجة وضع الميليشيات المسلحة في الشارع الليبي أمرُ ضروريُحيث يساهم حلها وسحب السلاح منها في اشاعة الطمأنينة والثقة بين الناس.

الخاتمة:

ان كل ما استُعراض يعكس مدى تعقد ملف المصالحة في ليبيا، إن طي هذا الملف يحتاج إلى بناء الثقة بين الليبيين ليتمكنوا من وضع صيغة للتفاهم ويجب ان يتم حوار مستفيض حول هذه الصيغة و ان يتم البحث في تفاصيلها، وخلق آليات تطبيقها.

كذلك يحتاج تحقيق المصالحة إلى القضاء على كل العقبات التي تقف أمام المصالحة، وأن يصبح الوطن للجميع دون تمييز أو تهميش أو إقصاء.وأن تسود وتغلب روح المسامحة والعفو بين أبناء هذا البلد.

إن المتأمل في ملف المصالحة الوطنية في ليبيا يدرك أنه لايوجد حل سحري قادر على تحقيق المصالحة وأنٌ الأمر يتطلب صدق النوايا والوطنية، وأن يشمل الحوار كل فرقاء العملية السياسية حتى يكون الحوار منتجًا وفاعلاً لحل المسألة الوطنية ولعودة الوئام الوطني **بعون الله**.

ولعل خير ختام هو خطاب الملك الراحل محمد ادريس السنوسي لليبيين بعد استقلالهم:[xxi]

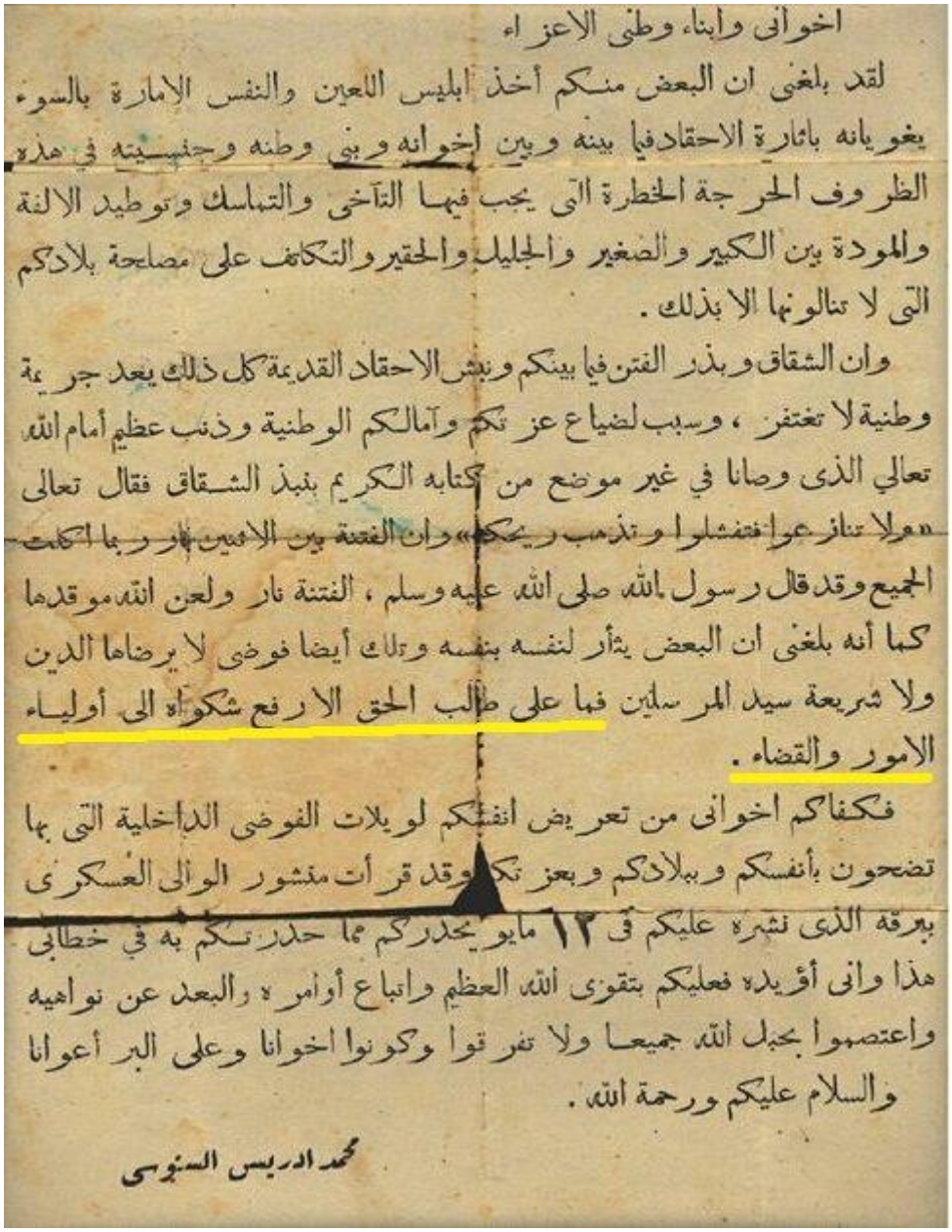

اخوانى وابناء وطنى الاعزاء

لقد بلغنى ان البعض منكم أخذ ابليس اللعين والنفس الامارة بالسوء يغويانه باثارة الاحقاد فيما بينه وبين اخوانه وبنى وطنه وجنسيته في هذه الظروف الحرجة الخطرة التى يجب فيها التآخى والتماسك وتوطيد الالفة والمودة بين الكبير والصغير والجليل والحقير والتكاتف على مصلحة بلادكم التى لا تنالونها الا بذلك .

وان الشقاق وبذر الفتن فيما بينكم ونبش الاحقاد القديمة كل ذلك يعد جريمة وطنية لا تغتفر ، وسبب لضياع عزتكم وآمالكم الوطنية وذنب عظيم أمام الله تعالي الذى وصانا في غير موضع من كتابه الكريم بنبذ الشقاق فقال تعالى «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم» وان الفتنة بين الامين نار ربما اكلت الجميع وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، الفتنة نار ولعن الله موقدها كما أنه بلغنى ان البعض يثأر لنفسه بنفسه وذلك أيضا فوضى لا يرضاها الدين ولا شريعة سيد المرسلين فما على طالب الحق الا رفع شكواه الى أولياء الامور والقضاء .

فكفاكم اخوانى من تعريض انفسكم لويلات الفوضى الداخلية التى بها تضحون بأنفسكم وبلادكم وبعزتكم وقد قرأت منشور الوالى العسكرى ببرقه الذى نشره عليكم فى ١٢ مايو يحذركم مما حذرتكم به في خطابى هذا وانى أؤيده فعليكم بتقوى الله العظيم واتباع أوامره والبعد عن نواهيه واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وكونوا اخوانا وعلى البر أعوانا والسلام عليكم ورحمة الله .

محمد ادريس السنوسى

[i]سالم العوكلي، كم نحن أحفاد بؤساء لأجداد عظام، بوابةالوسط، 23/ أغسطس/2014م.
[ii] فتح الله سرقيوه، تحية لإجدادنا الشرفاء والعار والخزي على المتخاذلين من الساسة الجدد، دنيا الوطن، 29/مايو/2013م.
[iii]سالم العوكلي، مرجع سابق.
[iv]عبدالباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبة، القاهرة، ط 5، 1976، ص 224.
[v]ابن منطور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1997م.
[vi] محمد عبد الرحمن بالروين ،(مشروع للتصالح والمصـــــالحة الوطنية تعالوا نتصالح .. لخدمة الوطن)، صحيفة الوطن الليبية،10/اكتوبر/2011م.
[vii] فتحي شتوان،الحوار الاجتماعي تحديات المصالحة الوطنية الليبية/صحيفة العرب أون لاين،11/يناير/2012م.
[viii]فاروق مصطفى إسماعيل ، التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي ، الهيئة المصرية للكتاب، الإسكندرية، 1977م.
[ix]فاروق مصطفى إسماعيل ، التغير والتنمية في المجتمع الصحراوي ، مرجع سابق، ص 55.
[x]هنر يكودي اغسطيني - سكان ليبيا - الدار العربية للكتاب ، جـ 2 ، 1990 م .
[xi]محمد المبروك المهدي – جغرافية ليبيا البشرية –جامعة قاريونس، بنغازي، 1990م.
[xii]اوغسطيني ، سكان ليبيا ، ترجمة خليفة التليسي، الدار العربية للكتاب، طرابلس، 1990م.
[xiii]محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية، بيروت، 1967، ص 18-19.
[xiv]عازه عمر بوغندورة، التنمية و تغير القيم في المجتمع القبلي الليبي، رسالة دكتوراة، جامعة الخرطوم، 1998م.

[xv]نورى محمد المزوغي، المصالحة الوطنية .. أولوية ملحة أم أستحقاق قابل للتأجيل،

[xvi]نوري محمد المزوغي، المرجع السابق.
[xvii]نوري محمد المزوغي، المرجع السابق.

[xviii]زهير كاظم عبود، المرجع السابق.

[xix]من أوراق فرج سعد بوخروبة، أحد شيوخ لجان المصالحة.

[xx]زهير كاظم عبود،المصالحة الوطنية وأسباب نجاحها وفشلها ـ العراق نموذجا

[xxi]فوزي خليفة حسن طاهر /*on Facebook* /20/مارس/2015م.